

دراسات نقدية ٢ – الاسبوع الثامن

المهمة الثامنة

حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الاتحاد
الأوروبي والمملكة المتحدة البريطانية: دراسة مقارنة

٢٠٢٣

أ. نجم عبدالله الشمري

إعداد الطالب/

منصور عبده الصعدي

دكتوراه تقنية المعلومات

٢٣٣٠٠١٦٥٠

٢٠٢٥



مناسبة الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف البحث

لم تعتمد هذه الدراسة على أساليب إحصائية تقليدية كتحليل الانحدار أو اختبارات الفرضيات أو الإحصاء الوصفي؛ لأنها بطبيعتها دراسة تحليلية قانونية مقارنة، تهدف إلى تقييم السياسات والتشريعات المتعلقة بحماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، ومقارنتها بنظيراتها في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. لم يكن الغرض من البحث قياس أثر متغيرات معينة على نتائج رقمية، بل سعى إلى رصد الفجوات والنقاط المتقدمة في السياسات المقارنة، واستخلاص الدروس التي يمكن أن تدعم صانع القرار في المملكة. وعليه، فإن غياب الأساليب الإحصائية الكمية لا يُعد نقصاً في المنهج، بل هو انعكاس لطبيعة الدراسة نفسها، التي تركز على تحليل النصوص القانونية، المبادئ العامة، واللوائح التنظيمية الرسمية.

مناسبة الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف البحث

إن اختيار الباحث للمنهج التحليلي المقارن كان هو الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة. فبدلاً من جمع البيانات الرقمية وتحليلها، اعتمد على مراجعة تفصيلية للنصوص القانونية والسياسات الرسمية، وقام بمقارنة دقيقة بين ثلاثة أطر تشريعية (السعودية، الأوروبية، والبريطانية)، مما سمح له باستنتاج الفروق الجوهرية والثغرات القائمة في النظام السعودي. وكان هذا الأسلوب كافياً وملائماً للسياق البحثي الذي يدور حول تحليل السياسات وليس التجارب أو الظواهر الإحصائية.

تحديد نوع البيانات المستخدمة في الدراسة

اعتمدت الدراسة بشكل كامل على البيانات النوعية، التي تشمل القوانين، السياسات، اللوائح التنظيمية، الوثائق الرسمية، والدراسات السابقة. لم يتم استخدام أي نوع من البيانات الكمية مثل الإحصائيات أو الاستبيانات أو بيانات المسح. كان المصدر الأساسي للتحليل هو النصوص القانونية ومبادئ الحوكمة، كما هو الحال في سياسة حماية البيانات السعودية، واللائحة العامة لحماية البيانات الأوروبية (EU GDPR)، والسياسة البريطانية المكافئة (UK GDPR).

ويعد هذا الاختيار منطقيًا ومناسبًا تمامًا، نظرًا لأن موضوع الدراسة يتعلق بمقارنة تشريعية، لا تحتاج إلى بيانات رقمية بل إلى تحليل دقيق لمضامين الأنظمة والقوانين وتفسيرها في سياقها المؤسسي والقانوني. وقد أظهر الباحث وعيًا كاملاً بنوع البيانات، إذ لم يحاول إدخال أي أدوات كمية غير ضرورية، مما يدل على انسجام نوع البيانات المستخدمة مع طبيعة الأسئلة البحثية المطروحة.

غياب الإحصاءات الوصفية والاستدلالية وعدم الحاجة إليها

لم تُستخدم الإحصاءات الوصفية (مثل المتوسط والانحراف المعياري) أو الإحصاءات الاستدلالية (مثل اختبار T أو تحليل الانحدار) (في هذه الدراسة، لأنها ببساطة لم تعتمد على بيانات كمية أصلاً. لم يكن هناك عينة رقمية ولا متغيرات قابلة للقياس الكمي، بل كانت المدخلات البحثية قائمة على تحليل السياسات والمفاهيم القانونية. ولو فُرض استخدام بيانات كمية مثل عدد المؤسسات السعودية التي طبقت سياسة حماية البيانات أو نسبة الالتزام بالأنظمة، لكان من الممكن استخدام الإحصاء الوصفي والاستدلالي في تلك الحالة. ولكن بما أن الدراسة تتناول موضوعاً نظرياً قانونياً وتحليلياً، فإن استخدام أي من هذه الأساليب الإحصائية لم يكن مطلوباً أو مناسباً. ومن هنا يتضح أن غياب التحليل الكمي لا يمثل نقصاً أو خللاً في البحث، بل يتماشى تماماً مع غايته.

استخدام التحليل النوعي المناسب وشرح كافٍ لطريقة المعالجة

استخدم الباحث التحليل المضموني المقارن، وهو من أنسب أدوات تحليل البيانات النوعية، وطبقه بشكل منهجي ومنظم. فقد قام بتفكيك السياسات الثلاثة إلى عناصرها الأساسية، مثل: المبادئ العامة لحماية البيانات، مفهوم الخصوصية منذ التصميم (Privacy by Design)، حقوق أصحاب البيانات، المعالجة العادلة، مشاركة البيانات، وتقييم الأثر (PIA)؛ ثم قارن كل عنصر على حدة بين السياسات الثلاثة، موضحاً أوجه الاتفاق والاختلاف.

وقد دعم الباحث تحليله بجداول مقارنة توضيحية، وتفسيرات مفصلة لكل مبدأ، مما أتاح للقارئ أن يتفهم مضمون السياسة السعودية في مقابل السياسات الأخرى، ويستوعب الفجوات المحتملة التي ينبغي معالجتها. كما أن التحليل المضموني لم يكن سطحيًا، بل تطرق إلى تفاصيل عملية مثل ضرورة تعيين مسؤول حماية بيانات، وآليات التعامل مع الحوادث، وضمان الامتثال المستمر للتحديثات القانونية.

أما فيما يتعلق بشرح آلية التعامل مع البيانات النوعية، فقد كان الشرح وافياً، إذ أوضح الباحث مصادر البيانات، وطريقة تحليلها، والأسس التي اعتمد عليها في المقارنة. وبيّن كذلك المعايير القانونية التي استخدمها لتقييم كفاءة كل سياسة، كما قدم توصيات قائمة على ما توصل إليه من تحليل.

خلاصة عامة

- الدراسة لم تستخدم أي تحليل إحصائي كمي، وهذا أمر يتوافق تمامًا مع طبيعة البحث وأهدافه القانونية والسياسية.
- البيانات المستخدمة هي بيانات نوعية بحتة، وتتمثل في القوانين واللوائح والوثائق الرسمية.
- تم استخدام أسلوب التحليل المضموني المقارن بدقة ووضوح، مع شرح مفصل لطريقة التعامل مع هذه البيانات.
- لم يكن هناك حاجة لاستخدام المتوسطات أو الانحراف المعياري أو اختبار T ، لأن موضوع الدراسة لا يتطلب معالجة رقمية للبيانات.

المرجع

الشمري، ن. ع. (٢٠٢٣). حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية، الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة

البريطانية: دراسة مقارنة. ١١ (٢). Retrieved from

https://www.researchgate.net/publication/378134442_hmayt_albyanat_alshkhsyt_fy_almmlkt_a_lrbyt_alswdyt_alathad_alawrwby_walmmlkt_al_mthdt_albrytanyt_drast_mqarntPersonal_Data_Protection_in_the_Kingdom_of_Saudi_Arabia_E_U_and_UK_GDPR_A_Comparative_Study



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

